هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ملخص التقييم

دعم التمكين الاقتصادي للنساء السوريات الاجئات

تقييم المشروع الاقليمي للتمكين الاقتصادي لنساء السوريات الاجئات

لقد أدت الحرب ألاهليه السوريه الجارية، التي بدأت في 2011، الى حدوث واحدة من أكبر ألازمات ألانسانية في التاريخ. و قد سعت الغالبية العظمى من الاجئين الى اللجوء في الدول المجاورة من مصر، العراق، الاردن، لبنان و تركيا. وكان للنزاع السوري أثار سلبية على النساء و الفتيات السوريات عن طريق تعزيز و تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين. و يترجم ذلك الى فرض قيود أكبر على حركة النساء و الفتيات في المجال العام، مما يؤدي الى تقييد مشاركتهن في ألانشطة الاجتماعية و الاقتصادية، الحصول على التعليم، بالاضافة الى امكانية الحصول على الخدمات الاساسية. و قد أدى انهيار أليات الحماية المجتمعية القائمة قبل النزاع الى جانب فقدان ألاصول المالية و الاجتماعية الى جعل النساء و الفتيات اكثر عرضة لمختلف انواع العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الزواج القسري و الزواج المبكر و الجنس من اجل البقاء. و تشير التقارير الواردة من ألاقليم و المقابلات مع الاجئين السوريين الى احتمال حدوث زيادة في انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي وسط الاجئين السوريين.[2] كما ان امكانية حصول النساء على الفرص الاقتصادية اقل من فرص نظرائهن من الرجال، و بلغت نسبة البطالة عند النساء 20%، أي ثلاثة اضعاف تقريبا للرجال.[1]

في نيسان 2014، بدأت هيئة ألامم المتحدة للمرأة تدخلا برنامجيا اقليميا مدته سنتان غرضه الاستجابة الى احتياجات الاجئات السوريات في لبنان، الاردن، العراق، مصر و سوريا (النساء النازحات داخليا). و يهدف المشروع الاقليمي الى تمكين الفئات المستهدفة اقتصاديا للحد من ضعفهن و تعزيز حمايتهن من العنف القائم على نوع الاجتماعي من خلال نتيجتين رئيسيتين:

- التمكين الاقتصادي للنساء السوريات الغير محصنات من خلال زيادة امكانية الوصول الى الاصلاح الاقتصادي و فرص كسب العيش.
- التدريب على التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي و الدعوة الى زيادة الوعي بحقوق المرأة و تعزيز قدرات المستفادين.

البيان بالارقام

- تدريب اكثرمن 3740 امرأة في واحدة من 11 مهنة.
- استفادت 900 امرأة من اللواتي تلقين المساعدات الغذائية و دعم 29,900 مستفيدين غير مباشرين.
- بدأت 120 من النساء الغير محصنات مشاريع صغيرة و شركات تجارية مع المجتمع المضيف.
- 2121 امرأة زادت من الوعي بحقوقهن في الحماية من الاستغلال و العنف القائم على النوع الجنسي، و الخدمات النفسية–الاجتماعية و العنف القائم على العنف الجنسي.
- تدريب 85 من مقدمي الخدمات على ادارة القضايا المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس.
- بلغت ثلاث حملات توعية عامة بشأن العنف ضد المرأة الى اكثر من 50,000 من نساء، رجال، فتيات و صبيان.

في عام 2016، كلف المكتب الاقليمي للمرأة في الامم المتحدة بأجراء تقييم نهائي للبرنامج للمساهمة في تعزيز نهج المنظمة في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة السورية و تعزيز قدراتها للمطالبة بحقوقها عبر زيادة فرص الحصول على التمكين الاقتصادي، التدريب، و المشاركة الفعالة في التواصل الاجتماعي. وقد شمل التقييم تقدريات متعمقة في مصر، العراق، الاردن و لبنان. في الاجمال، التقييم يشمل اراء ووجهات نظر 176 من الاطراف المعنية، 147 من النساء، 29 من الرجال، يمثلون كلا من أصحاب المصلحة المؤسسية و الفردية.

ما هي استنتاجات التقييم الرئيسية؟

على الرغم من محدودية التمويل، نجحت هيئة الامم المتحدة للمرأة في تعزيز الشراكات و الموارد و القدرات القائمة، لتلبية الاحتياجات المتعددة للمشروع و تحقيق اقصى قدر من الميزة النسبية. و زاد هذا النهج من الشراكات امكانيات الامم المتحدة التنفيذية ووصولها لكل من البلدان الخمسة. و قد جمعت الشراكات مع وكالات الامم المتحدة الاخرى تفويضها و نقاط قوتها، و ضمنت تنسيق الجهود و تجنب

[1] مكتب العمل الدولي.2016.المرأة في العمل:أتجاه 2016. متوفرة في:

والتقرير الكامل متوفر ف : http://gate.unwomen.org/Evaluation?planId=7470

http://arabstates.unwomen.org/en

الازدواجية. ضمان القدرات اللازمة على الصعيدين الوطني و المحلي، و تكامل الجهود سيكون حاسم لمواصلة هذه الجهود و توسيع نطاقها.

و انشأ المشروع قاعدة قوية متعددة البلدان لهيئة الامم المتحدة للمرأة لمواصلة تطوير نهج عملها الانساني و توسيع نطاقه ليشمل البلدان التي لم يسبق لها العمل مع القضايا الانسانية. كما زادت مشاركة الامم المتحدة للمرأة في الهيكل الانساني بالمنطقة. للمضي قدما هيئة الامم المتحدة للمرأة ينبغي لها ان توسع هذه الجهود لاستكمال و تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية الاخرى من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين في استجاباتها الانسانية.

كما اتاحت فرص التدريب المهني و امكانية الحصول على مال مقابل العمل لبعض النساء على فرص اقتصادية متتابعة لهن عبر العمل الحر و غيره من فرص العمل. و قد اتاحت الاموال الواردة من المشروع للمشاركين اتخاذ قرارات الانفاق على اساس احتياجاتهم و اولوياتهم الخاصة. و بالنسبة لغالبية النساء بسبب القيود التشريعية و غيرها من القيود السياقية، كانت الفوائد الاقتصادية قصيرة المدى و ركزت على الوظائف التقليدية التي تحد من قدرة المرأة على ايجاد فرص عمل في اماكن اخرى. و مع ذلك، هنالك ادلة ناشئة على ان المشروع قد اسهم بنجاح في عناصر التمكين الاجتماعية و الاقتصادية على سواء. و افاد الكثير من النساء بحصولهن على فوائد ايجابية غير اقتصادية عقب مشاركتهن. و قد عززت قدرة المشاركين على كسب الدخل و التحكم فيه، و ان كان ذلك على المدى القصير، و عززت احساسهم بالقوة. و اعربت النساء عن شعور جديد بالاستقلال، و دور اكبر في اتخاذ القرارات داخل الاسرة، و الاحساس بقيمة الذات والكرامة. و شهد المستجيبون تغييرات في تصور افراد عائلاتهم و جيرانهم تجاههم. و قد ساعدت قدرتهن على توفير مصدر دخل للعائلة في التفاوض بشأن وضعهم في اتخاذ القرارات داخل الاسرة. و في أطار المجتمعات المضيفة، أتاح التدريب الجماعي و ورش العمل على خلق تماسك اجتماعي و زيادة في التفاهم و التفاعل بين الاجئات السوريات و نساء المجتمع المضيف.

مساحات امنة – منصة للمشاركة و التمكين

و كان واحد من بين النتائج الهامة للمشروع انشاء مساحات امنة للنساء. و قد حظى هذا الجانب من المشروع بالترحيب و التقدير من جانب المشاركين. و في جميع البلدان الاربعة التي تمت زيارتها, تتطلع النساء – الاجئات و النساء من المجتمعات المضيفة على حد سواء في الذهاب الى المراكز. و ذكر المستجيبون ان المراكز قد وفرت لهم فرصا لاجراء مناقشات مع نساء اخريات يأتين من نفس الخلفية، يتشاركن مشاكل مماثلة تمكنهن من التعاطف مع بعضهن. و قد عملت المراكز كمنصة للتعامل مع الضغط و الاجهاد، حيث ناقشت النساء هذه القضايا مع بعضهن البعض و احيانا مع المدربين و الموظفين.

ان الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي و العنف ضد المرأة اصبح اقل وضوحا. واحدا من اهم نتائج المشروع هو انشاء مساحات امنة للنساء (أنظر في مربع النص). و أفيد بأن الحصول على دخل كافي لتلبية المتطلبات. و الاولويات الاضافية الى جانب قضاء بعض الوقت خارج المنزل في التدريب او العمل في احدى هذة المراكز الامنة قد اسهم في انخفاض نسبة التوتر و الضغط الاسري. وافاد المستجيبون بان هنالك زيادة في الوعي نتيجة التدريب بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومع ذلك، يمكن ان يكون لعنصر العنف القائم على النوع الاجتماعي ان يتم تطويره بشكل كامل. وفي الحالات التي كانت فيها الأمم المتحدة أكثر خبره في العمل مع اللاجئين، كان عنصر العنف القائم على النوع الاجتماعي أكثر تقدما وشمل أليات أوسع للتواصل والاحاله. و شكل أشراك الرجال و الفتيان في التدريب على التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، هو أمر اعربت النساء عن اهميته، يمثل تحديا ايضا، خاصة و انه لم يكن جزئا واضحا و صريحا في تصميم المشروع في جميع البلدان. و يبدو ان الاستراتيجيات التي بدأت بمناقشات حول تقنيات الاجهاد و التأقلم و اضافة العنف القائم على النوع الاجتماعي اصبح اكثر فعالية عند اشراك الرجال فيها.

كيف ممكن ان تتحسن هيئة الامم المتحدة للمرأة؟

توصيات لهيئة الامم المتحدة لمرأة للمضي قدما

و استنادا على النتائج و الاستنتاجات، قدمت ستة توصيات رئيسية، يجب على هيئة الامم المتحدة للمرأة ان:

1. الأخذ بعين الاعتبار وضع أطار اكثر وضوحا و شمولية للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين لتمكين المرأة في المبادرات و التدخلات الانسانية المستقبلية. و ينبغي ان يكون هذا الاطار قابل للقياس و البحث عبر تواصل التنمية الانسانية. و يجب ان يجسد هذا الاطار المفاهيمي نظرية التغيير و هو ما يمثل- أمن و رفاه الاجئات، القوة الفردية للنساء، التناوب في رابطة السلطة و هيكل السياسات و الاطر القانونية.

2. أنشاء نظام شامل لرصد و تقييم مسائلة و تعليم لاطلاع اعمال مستقبلية في المجال الانساني. سيسمح ذلك بتتبع المنهج المستمر، و الكشف عن النتائج الغير مقصودة، و تقييم اثر النتائج، و المسؤولية أمام الاطراف المعنية.

3. زيادة التركيز في تنمية قدرات الشركاء المنفذين من اجل تعزيز القدرات الوطنية لضمان بأن العمل الانساني مستجيب لاحتياجات الجنسين. و يتيح الاستثمار في قدرات الشركاء المنفذين الى تقديم دعم افضل، و تعزيز و تدعيم القيادة الوطنية المراعية للمنظور الاجتماعي، و التدخلات الانسانية و التدخلات للاصلاح المبكر.

4. أدراج عنصر اكثر صلابة و قوة في مكون العنف القائم على النوع الاجتماعي كجزء من الجهود الواسعة النطاق لتعزيز الحماية الاجتماعية. و ينبغي ان يشمل ذلك توسيع نطاق الشراكات مع الجهات الفعالة الاخرى التي تعمل في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي و توسيع نطاق العمل بأشراك الرجال و الفتيان في في التصدي للعنف القائم علي نوع الاجتماعي من خلال تحديد الممارسات الجيدة والاستفادة منها.

5. أكتشاف طرق مختلفة لضمان فرص اقتصادية مستديمة للاجئات السوريات الغير محصنات و نساء المجتمعات المضيفة بالشراكة مع الجهات الفعالة الرئيسية الاخرى. و يمكن ان يشمل ذلك دعوة لتغيير السياسات و تدريب المرأة و ادماجها في مجالات عمل اقل تقليدية حيثما يوجد طلب عمالة كاف في السوق، و توسيع نطاق الاتفاقات مع الجهات الفعالة الاخرى (العامة و الخاصة) لشراء السلع و الخدمات التي تنتجها المرأة بشكل مستمر.

6. الدعوة الى التمويل المتعدد السنوات لتمكين التخطيط على المدى الطويل و البرمجة في العمل الانساني. و يمكن ان يسهم ذلك في تحقيق مكاسب كبيرة في اهمية التدخل, و نوعيته، و فعاليته، و كفاءته. و الاهم من ذلك، ان الدعم الاقتصادي للمرأة و العنف القائم على النوع الاجتماعي يتطلب نهج طويل المدى، و متعدد الابعاد، الذي يتناول الاسباب الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين.

تنويه: لا يعكس نص هذا الملخص بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو مجلسها التنفيذي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لم يتم تحرير النص وفق معايير النشر الرسمية، ولا تقبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أية مسؤولية عن الخطأ.